

كتاب

الأشباه والنظائر للخالد بن

ربما التمس الأمر على الباحثين فشكروا عن «حماسة الخالد بن» وهم إنما
بمعنى «كتاب الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين»
للأخوين المؤلفين^(١) ولا أدل على رفع هذا اللبس مما جاء في ختام الكتاب
الأخير، الذي هو موضوع مقالنا هذا^(٢) ونصه كما يلي :

«قد اخترنا في هذا الكتاب من أشعار العرب وبديع معانيهم وطريف
استعاراتهم وتشبيهاتهم ما وقع في جملة من الورق كثيرة وضمته عدة أجزاء
..... وفيما ذكرنا من ذلك مقنع وبلاغ
ودلالة على فضل المتقدمين وجميع ما أتيناه [أثبتناه] فاختيار من أشعارهم المشهورة
والجوهرة وما لنا إلا الجمع والتأليف والغرض
الذي ذكرناه وأردناه من البينة [التنبيه] على محاسنهم فقد بلغناه ، والآف
نبداً بعون الله وحسن توفيقه في اختيار اشعار المحدثين وغريب معانيهم وحسن
استعاراتهم بعد هذا الكتاب ليشتمل الكتابان على الفنين من الشعر القديم
والحدث وخرجوا ان يقع هذا الكتاب الآخر موقع الكتاب الأول من قلب
من صنفناه من أجله أبده الله ان شاء الله تعالى» المغربية (رقم ١٧٠٩ أدب)
بدار الكتب المصرية ، وما بين المعقنين من نسخة اخرى (٥٣٧ أدب) بالدار أيضاً .
ولا يخفى ان «اختيار اشعار المحدثين» هو الذي ذكر باسم «حماسة شعر المحدثين»

(١) كذلك فعل بروكلمن ١٤٧/١ .

(٢) تقدم هذا المقال وفاء بالوعد الذي قطناه علينا في المقال السابق «الخالد بن» مجلة المجمع
العلمي العربي (المجلد ٢٥ الجزء الأول) .

عند ابن النديم ١٦٩ والصفدي (الواصف بالوفيات رقم ١٢١٩ أدب بالدار ، ترجمة سعيد بن هاشم) أما الكتاب الذي نحن بصدد الكلام عنه فلم يعرف إلا باسم «الأشباه والنظائر» كما عند الصفدي أو «أشباه الخالدين» كما في الحماسة البصرية (انظر المقدمة ، نسخة الدار رقم ٥٢٠ أدب) .

أما موضوع كتاب الأشباه والنظائر فيقول عنه الخالديان في المقدمة ما يلي : «وبعد فسمح الله لنا في مدتك ، ووقفنا لما نوثره من خدمتك فإنا رأيناك بأشعار الخدثين كفا ، ومن القدمات والخضرمين منحرفا » . وهذان الشريمان هما اللذان فتحا للمحدثين باب المعاني فدخلوه ، وأنهاجهم طرق الابداع (للمآتي) ^(١) فسلكوه ، أما سمعت ، زاد الله قدرك علواً ورفعة وسموا ، قول الشاعر؟ ^(٢) :

فلو قبل مبكها بكيت صباية^(٣) اليها^(٤) شفيت النفس قبل التندم

ولكن بكت قبل فيبج لي البكا بكها فقلت الفضل للمتقدم

ومن أمثالهم السائرة : ما ترك الأول للآخر شيئاً ، إلا أن ابتمام لم يرض بهذا المثل حتى قال يصف قصيدة له ^(٥) :

(١) زيادة في النسخة رقم ٥٨٧ أدب بالدار والكامنة في الأصل «للمآتي» .

(٢) هو ابن الرقاع يذكر حماسة والضمير في «مبكها» يرجع إلى «ورقاء» لنا في الكامل ٥٠٤ والبصرية ١٦٧ .

(٣) بدله بالهامش «بسمي» كما في الكامل - وفي رواية «بليلي» - وفي شرح الحماسة ٦٧ (بليني) .

(٤) الديوان ١٢٨ . قارن ما أورده صاحب المثل السائر ٢٠٩ - «وأما الضرب الآخر من المعاني وهو الذي يحتذى فيه على مثال سابق ومنهج مطروق فذلك جل ما يستعمله أرباب هذه الصناعة ولذلك قال عنتره «هل غادر الشمراء من متردم» إلا أنه لا ينبغي أن يرضخ هذا القول في الأذهان لئلا يترس من الترفي إلى درجة الاختراع بل يمول على قول المصطلح في ذلك وهو قول أبي تمام البيهقي وعلى الحقيقة فإن في زوايا الأفكار خبايا وفي أفكار الجواطر سببا ولكن قد تقاضرت الأهم ونكصت العزائم وصار قصارى الآخر أن يتبع الأول وليته تبعه ولم يقصر عنه تقصيراً قاحشاً . انظر أيضاً العمدة ٥٧ .

لازك من شكري في حلّة لابسها ذو سلب فاخر
 بقول من تقرّعُ أَسْمَاعَهُ : كم ترك الأول للآخر
 ومن المعنى الأول قول عنتره : « هل غادر الشعراء من متردم ؟ » أي
 ما تركوا كلاماً يُتكلّمُ ، فاذا كان عنتره - وهو في الجاهلية الجهلاء ،
 وإمام الفصاحة الفصحاء - يقول مثل هذا القول فما ظنك بهذا العصر وقبله
 بجائتي سنة ؟ فلسنا بقولنا هذا ، أيديك الله ، نطمئن على المحدثين ولا نبخسهم
 تجويدهم ونظف تدقيقهم وطريف معانيهم وإصابة تشبيههم وصحة استعاراتهم
 إلا أننا نعلم أن الأوائل من الشعراء رسموا رسوماً تبهما من بعدهم ، وعول
 عليها من فناء أثرهم ، وقلّ شعرٌ من أشعارهم يخلو من معانٍ صحيحة ، والفاظ
 فصيحة ، وتشبيهات مُصنّية ، واستعارات عجيبة ، ونحن - أطال الله في العزّة
 بقاءك ، وكبت بالذلل أعداءك - نُضَمِّنُ رسالتنا هذه مختار ما وقع اليها
 من أشعار الجاهلية ومن تبعهم من الخضرمين ، ونجتنبُ أشعار المشاهير لكثرتها
 في أيدي الناس فلا نذكر منها إلا الشيء اليسير ، ولا نُخلّجها من غرر ما روّبهنا
 للمحدثين ، ونذكر أشياء من النظائر إذا وردت ، والاجازات إذا عنّت ،
 وتكلم على المعاني المخترة والمتبعة ، ولا نجتمع نظائر البيت في مكان واحد ،
 ولا المعنى المسروق في موضع ، بل نجعل ذلك في موضع ذكره »
 فالكتاب إذاً وليد ذلك النزاع بين التعصب للتقديم والتحمس للمحدث ،
 الذي نشأ منذ « مائتي سنة » قبل تأليف الكتاب ، كما يقول الخالديّات
 والذي اشتد أواره في عهد أبي تمام والبحتري (القرن الثالث بالاجمال) حتى
 بلغ ذروته في عصر المتنبي وقد جمعه ذو الأخير والخالدين رحاب سيف الدولة
 في الربع الثاني من القرن الرابع الهجري [راجع مقالنا السابق « الخالديان »] .
 فهل من شك أن هذا الكتاب ان هو إلا صدى حقيقي للاتجاه الأدبي المعاصر ؟

وهل ينكر ما كان لذلك النزاع من الفضل الكبير في إبراز مقاييس النقد الأدبي؟ فإن النقد لم يزل عند العرب استحساناً ذاتياً وتذوقاً شخصياً بدون أيّ تحليل أو بسط دليل إلا في القليل النادر حتى اضطروا بدافع الانتصار لميولهم إزاء مذاهب معينة أدبية وفنية إلى الإفصاح عن بعض الموازين التي صدروا عنها والقواعد التي بنوا عليها أحكامهم في المفاضلة بين شاعرين أو أكثر من عهد واحد أو عهدين مختلفين من حيث المجموع .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الشعر العربي نشأ ومعانيه محددة ومآتبه مقررّة ، وكلما تقدم به الزمن أصبحت تلك المعاني - وكذلك الحال مع الديباجة الشكل - بمنزلة الجداول من حجر ولو كان الحجر مرصراً يزيد الماء صفاء ويروق عين الناظر ، غير أنه لم يكن لطبع الشاعر ، مهما كان قوباً وثاباً ، إلا أن يجري بين عبرتيها . ومن الحقيقة الثابتة أيضاً أنه على الرغم من استنكار «صفة الطلول» والسخرية بـ «بلاغة القدم» التي عبّر بها أبو نواس عن سخط كثيرين أمثاله بدون أن يجترأ هو أو أحد غيره على التخاص فملاً مما كان يشكو منه - على الرغم من ذلك فإن الذوق العربي العام لم يستسغ أبداً إلا ما جاء على رسم الأوائل ، وكانت النتيجة أن المحدثين من الشعراء وجدوا أنفسهم في حرج وضيق مجال ربما لا يتأتى لنا أن نصوره أحسن مما صورّه القاضي الجرجاني حيث يقول :

ولو أنصف (أي رياش القيسي ، المعروف بالتحامل على المتأخرين) أصحابنا هؤلاء (المحدثين) لوجد يسيرهم أحق بالاستكثار ، وصغيرهم أولى بالاكثار ، لأن أحدهم يقف محصوراً بين لفظ قد ضيق مجاله ، وحذف أكثره ، وقلّ عدده وخطر معظمه ، ومعان قد أخذ عفوها ، وسبق إلى جيدها ، فأفكاره تنبت في كل وجه ، وخواطره تستفتح كل باب ، فإن وافق بعض ما قيل أو اجتاز منه بأبعد طرف ، قيل سرق بيت فلان وأغار على قول فلان ولعل

ذلك البيت لم يقرع قط سمعه ، ولا مرّ بخلده ، كأنّ التوارد عندهم ممنوع ،
 واتفاق الهواجس غير ممكن ، وان اقترع معنى بكراً ، او افتتح طريقاً مبهماً ،
 لم يُرض منه إلاّ باعذب لفظ وأقربه من القلب وألذّه في السمع ، فان دعاه
 حبّ الاغراب وشهوة التنوّق الى تزيين شعره وتحسين كلامه فوشحه بشي من
 البديع وحلاه ببعض الاستعارة ، قيل هذا ظاهر التشكّف ؛ بيّن التعسف ،
 ناشف الماء ، قليل الرونق ، وان قال ما سمحت به النفس ورضي به الهاجس
 قيل لفظ فارغ وكلام غسيل ، فاحسانه بتأول ، وعيوبه تمحل ، وزلته تتضاعف ،
 وعذره يكذب ٠٠٠٠» [الوساطة - صيدا ، ١٣٣١ هـ - ص ٤٨ - ٤٩] .
 ثم يقول ايضاً : «ومتى انصفت علمت ان اهل عصرنا ثم العصر الذي بعدنا
 أقرب فيه (السرق) الى المعذرة ، وأبعد من المذمة ، لأن من تقدمنا قد
 استغرق المعاني وسبق اليها وأتى على معظمها ، وانما يحصل على بقايا اما ان
 تكون تركت رغبة عنها ، واستهان بها ، او لبعد مطلبها واعتياص مرامها ،
 وتعذر الوصول اليها ، ومتى أجهد أحدنا نفسه ، وأعمل فكره ، وأتمب خاطره
 وذهنه ، في تحصيل معنى يظنه غريباً مبتدعاً ، ونظم بيت يحسبه فرداً مخترعاً ،
 ثم تصفح عنه الدواوين لم يحظ ان يجده بعينه ، او يجد له مثلاً يفض من
 حسنه ٠٠٠» الوساطة ١٦٢ .

على كل حال فالظروف التي مضى الاماع اليها هي التي اضطرت الشعراء
 في العهود المختلفة الى معاودة معانٍ بعينها وتناولها في قوالب متقاربة او على الاكثر
 متميزة بنقص او زيادة او تحسين في الصياغة واللفظ ، وبالتالي أصبح من
 الطبيعي ، نظراً الى هذه الظاهرة الأصيلّة في الذوق العربي ، ان يتجه النقاد
 الى البحث عن الأخذ او السرقة ولذلك نرى ، ولا غرو فيه ، ان المعنيين
 بالشعر تنهبوا الى هذه الناحية منذ البدء كما يتجلى ذلك في أقوال أوائلهم المبعثرة
 في مجاميع الأدب حتى اذا جاء أوان التدوين والتهديب والأخذ بالطرق

العلمية ، بدأ المؤلفون يطيلون الكلام عن المعاني التي سبق اليها الشعراء كما فعل احمد بن ابي طاهر طيفور المتوفى سنة ٢٨٠ هـ في كتابه المنشور والمنظوم (دار الكتب المصرية رقم ٥٨١ أدب) . ولم تلبث «السرقات» أن أصبحت الشغل الشاغل لأنصار القديم والحديث حينما حمي وطيس الخلاف بين الفريقين منذ ايام البحتري وابي تمام الى عهد المنيني كما سبقت الاشارة اليه ، فظهرت فصول بل كتب مستقلة تترى عن سرقات هؤلاء الثلاثة هم وغيرهم كأبي نواس^(١) . وجملة القول ان السرقة - وأعني بها معالجة اللاحقين للمعاني التي تناوَلها السابقون من الشعراء - كانت ناحية من نواحي النقد وبأباً من أبواب العلم بالشعر والأدب نال في اللغة العربية من الأهمية ما لم تكن له في كثير من لغات العالم . وكتابنا يتعلق بهذا الموضوع بالذات فان الغرض المقصود منه هو إبراز فضل النسب الى المعاني الشعرية للمتقدمين والمخضرمين^(٢) وذلك بعقد المقارنة بينهم وبين المحدثين عن طريق التتبع وايراد الأشباه والنظائر للمعاني المختلفة من كلام هؤلاء وهؤلاء . ولا يخفى ان الطريقة القويمة المعقولة ، والتي تتفق وطبيعة سير الشعر العربي بالأخص ، للمقارنة بين شاعرين أو فئتين من الشعراء هي الرجوع الى ما جادت به قرائحها معنى معنى لا قصيدة قصيدة وقافية وقافية . وحسبنا في هذا المقام ان الأمدى حاول الموازنة بين ابي تمام والبحتري على الأساس الثاني فتعذر عليه حتى اعترف بالفشل . ومما يميز كتابنا أيضاً ان مؤلفيه لا يرسفان في قيود التعصب لشخصية معينة ، وان كانا شديدي الايمان بالفكرة التي يدور الكتاب حولها فان ذلك لا يمنعهما من إعطاء المحدثين حقهم كما اقتضى المقام والدراسة المستقيمة .

- (١) لقد ذكر المرزباني المتوفى سنة ٢٨٤ هـ في مقدمة «الموشح» انه أتى بكثير من سرقات معاني الشعر في كتاب آخر له اسمه «كتاب الشعر» .
- (٢) لقد ذكر صاحب المثل السائر ٢٠٩ - ٢١٠ كتاباً باسم «مقدمة ابن افلح البغدادي» الذي ذهب الى ان المعاني المبتدئة ليس للعرب منها شيء وانما أختص بها المحدثون . فالبغدادي اذن يمثل النقيض لرأي الخالدين الا ان رأيه مردود بالاجماع .

منهج الكتاب :

أما منهج الكتاب فهو في غاية البساطة لا يعدو عرض قطعات مختارة من شعر المتقدمين والمخضرمين إنما يتخللها إيضاحات لبعض النقط الغامضة وتبسيحات على فوائد لا تخلو من الأهمية مع إيراد الأشباه والنظائر ، كما عرفت ، للمعاني التي تضمنتها تلك القطعات المختارة وهذه الأشباه والنظائر ، التي هي الميزة الكبرى للكتاب ، لا تقتصر على كلام المتقدمين أو المخضرمين فحسب بل تشمل المحدثين حتى المعاصرين أيضاً^(١) وبذلك يتسنى للقارئ أن يدرك فضل السبق الذي كان للطائفة الأولى مع تقدير مدى التقصير أو البراعة في الأخذ التي امتازت بها الطائفة الثانية فينصف الطائفتين كل واحدة منهما من الأخرى في وقت واحد بناء على شواهد موضوعة بعضها إلى بعض في نسق واحد .

والكتاب خلو من أية محاولة للتبويب أو تيسير الاطلاع للناظر فيه كما أخذ عليه ذلك صاحب الحماسة البصرية فقال : « ولم يقيدا (اخالديان) الكتاب بترجمة أبواب فعدت فرائده متبددة الانتظام مستصعبة على الحفظ والافهام » [نسخة الدار رقم أدب ٥٢٠ ص ٣] ولم يلتزم المؤلفان ، كما جاء في المقدمة ، حتى يجمع النظائر كلها في موضع واحد ، بل فعلاً ذكرنا نظائر معنى واحد في مواضع مختلفة . هذا وقد تكرر في الكتاب ما يفيد أنها إنما قصدنا ذكر ما كان نادراً متجنبين الاكثار مما هو شائع بين الناس ، وقد نقينا صراحة كل ادعاء باستقصاء النظائر بقولها في آخر الكتاب : « ولعل آخر من يتصفح « الكتاب » يعرف النظر لشيء مما ذكرناه وهو لا يعرف غيره فيشنع علينا ويقول تركوا نظائر ولم نشرط أننا نأتي بجميع النظائر ولعلنا أعرف بما خرجه

(١) انظر قول الخالديين « قصدنا ان نمدد في هذا الكتاب قطعة في كل نوع من أنواع الشعر » وأيضاً « انا شرطنا ان لا تقدم في هذا الكتاب الا اشعار المتقدمين ثم تأتي بعد ذلك بالنظائر

للمحدثين والمتقدمين » - المغربية ص ١٢٢ .

الزاري علينا منه إلا أنا تركناه لمعنى ويجوز ان لا نعرفه لأننا لم نخط بجميع العلم ، والشعر أكثر مما يحصى والغرض الذي ذكرناه وأردناه من التنبية على محاسنهم قد بلغناه ٠٠٠٠» وما من شك ان منهج الكتاب ان دل على شيء فهو شدة تركيز الاهتمام بهذا الغرض الذي تناوله بالتفصيل في المقدمة كما مر . ويتسم كتابنا على العموم بطابع التأليف المحض كما يتجلى ذلك في آيات أو قطعات من الشعر تكررت باختلاف في الرواية تارة وباختلاف في نسبتها الى قائلها تارة اخرى وبإهمال نسبتها في موضع والنص عليها في موضع آخر تارة أخرى ولعل ذكر نظائر معنى واحد في مواضع متعددة أيضاً يرجع بعض الشيء الى هذا السبب ، وفي مواضع من الكتاب نتبين أيضاً توافقه بضع قطعات متوالية لما ورد في المفضليات والبيان والتبيين للجاحظ مثلاً كما أننا نلاحظ في أوّل الكتاب مقطعات متوالية من كلام شاعر بعينه كأن المؤلفين تناولا ديواناً اثر ديوان ، على كل حال فما لا شك فيه ان الخالدين انما جمعا من المعارف المتداولة في عصرهما وان لم يذكر غير كتاب البديع لابن المعتز وصاحب المنطق والحامى وابن قتيبة فانها كفترا عن ذلك باعترافها الصريح في آخر الكتاب بكل تواضع :

« وجميع ما أئبتناه فاختيار من أشعارهم المشهورة والمجولة وما لنا إلا الجمع والتأليف ، ولعل غيرنا ممن بقراً هذا الكتاب يرذل شيئاً [مما] اخترناه ويهجن شعراً [شيئاً] نقلناه وهذا غير مضر بنا ولا ناقص لنا لأن لكل انسان اختياراً ٠٠٠٠» .
 وخلاصة القول ان الكتاب ليس مجموع شعر القبائل ولا مجموع قصائد طوال ولا مجموع قطعات مختارة ميوّبة على طراز حماسي ابي تمام والبحتري ، بل هو مجموع قطعات من شعر المتقدمين والمخضرمين ونظائرها من شعرهم والمحدثين ، بما فيهم المعاصرون ، مع ملاحظة ان تلك القطعات اختيرت وربت ،

من غير تبويب ، لابرار فكرة معينة ، فكتابنا اذاً يختلف أيضاً عن كتاب الزهرة لأبي بكر محمد بن أبي سليمان داؤد الاصبهاني (- ٢٩٧) الذي هو مجموع أبيات من كلام المتقدمين والمحدثين حول موضوع واحد أي الحُب . وقد قال الدكتور نيكل في مقدمته لكتاب الزهرة انه يمثل همزة الوصل بين الحماسيين وكتاب الأغاني ولعل كتابنا هذا ، بما يحتوي عليه من أخبار الشعراء (انظر مثلاً أخبار القتال الكلابي وسيم بن عبد بن الحسين وابن الدمينه وابي حنيفة النميري) وآراء أدبية كثيرة متناثرة ، اقوى شبيهاً بكتاب الأغاني ولا يخفى ان الكتابين صدرتا في عصر واحد ، عصر الوزير المهلب وسيف الدولة . ومع ان ابا هلال العسكري ، مثله كمثل كثيرين آخرين ، يتعرض كثيراً لسرقات الشعراء وتناولهم لمعنى واحد الا ان كتابه « ديوان المعاني » لا يخرج عن نطاق كتب الحماسة من حيث البنية . أفلا يحق لنا اذن القول بأن كتابنا فريد في بابيه ، لم نعرف مؤلفاً خاصاً بتلك النظرية العامة التي هي مدار « الأشباه والنظائر » مع ان كتباً كثيرة تناولت موضوع السرقات بوجه عام قبله وبعده . هذا فضلاً عن انه يحفظ لنا من غرر الشعر قدراً لا يستهان به خلت منه المصادر الأخرى التي بأيدينا .

من الذي قدّم له الكتاب ؟

لم يطلعنا الخالديان على اسم ذلك الأمير الكلف بالمحدثين الذي حاولنا بتأليفها هذا الكتاب أن يخدمه ويذكره بفضل المتقدمين والمخضرمين ، ويرجع عند الرجوع الى ما وصل اليه من حياة المؤلفين وصلاتها بكبار رجال العصر (انظر مقالنا السابق) ان ذلك الأمير اما ان يكون سيف الدولة أو الوزير المهلب فالأمر ينحصر بينهما الا انه ورد في الكتاب ذكر لسيف الدولة بطريقة تدل على انه غير الذي قدّم له الكتاب بل وان الخالديين ربما كانا

قد اعتزلا خدمته (على حد مفاضبة كما يقول ابو العلاء المعري) وقت تأليف هذا الكتاب ، فانها بقولان في معرض ايراد الآيات في وصف القلعة :
 « ولنا في صفة القلعة أيضاً قصيدة انفذناها الى الأمير سيف الدولة [رضي الله عنه] الى الشام ثم بقولان : « ولنا اليه [رحمه الله] من قصيدة أخرى في هذا المعنى أنفذناها اليه » (المغربية بالدار ص ٢٦٤ والايات من القصيدتين للخالديين في النويري ١/٤٠٤ - ٤٠٥) .

لعل ثلث الدعاء [رضي الله عنه] و [رحمه الله] من اقحام الناسخ في عهد متأخر فانها لم ترد في الموضعين من النسختين الأخرين بالدار . وعلى هذا فالإشارة الى « الأمير سيف الدولة » لاتبليق ابدأ بمكانة من يمت اليه المؤلفان بالخدمة ، ولا سيما اذا عرفنا ان الخالديين ، ماداما في خدمة سيف الدولة ، كانا يذكرانه بـ « مولانا أبده الله » و « مولانا أدام الله تأييده » (انظر الصبح المنبي ، على هامش شرح العكبري - الشرفية ١٣٠٨ هـ - ١٢٣/١) وهذا هو ما يقتضيه العرف والتقاليد من غير شك كما جرى عليه الخالديان في مخاطبة الأمير الذي لم يسمياه في المقدمة .

ثم بلا حظ ان الخالديين لم يذكر المتنبى ولو مرة واحدة حينما خصا ابا تمام والبحتري بالذكر عشرات المرات . هذا على الرغم من أنها قد وعدا في المقدمة بعدم اخلاء الكتاب « من غرر ما روياه للمحدثين » وفعلاً قد أورد لعدد غير قليل من تلك الطبقة بما فيها المعاصرون ، أضف الى ذلك ان الخالديين عاشر المتنبى وعرفاه عن قرب وتناقشاه أيام صلته بسيف الدولة (أي من ٣٣٧ الى ٣٤٦ هـ) ثم ما زالوا يتبعان أخباره ويستكتبان تفاصيل اغتياله (انظر الصبح المنبي ١/٢٢٨) فيما بعد . أفلا يجدر بنا اذن ان نتساءل : هل يمكن لأحد أن يعتمد الى الموازنة بين المتقدمين والمحدثين فيسقط المتنبى من اعتباره ويذكر الصنوبري والنوبختي

م (٣)

مثلاً ؟ إنما يغلب على الظن ان اهمال المتنبي أمر متعمد ولعلّ السبب في ذلك واضح اي ما هو معروف من كراهية الوزير المهلبى له . لقد كان الوزير المهلبى جاوز حد التعصب على المتنبي في النقد العلمي حتى انه كان يعاديه عداً شخصياً ناشئاً ، في اغلب الظن ، من امتعاضه من كبرياء الشاعر - ذلك الامتعاض الذي دفعه الى تأليب أهل بغداد عليه حتى كان من الخاتمي ما كان . والخاتمي قد ذكره الخالديان في الكتاب كما سبقت الاشارة اليه .

لكن يجب ان اتعرض هنا لاحتمال آخر وهو ان يكون الكتاب قد أُلّف قبل ان يلتحق الخالديان بسيف الدولة كما يؤيد ذلك انتفاء ذكر كثيرين آخرين من شعراء البلاط بحلب مع المتنبي الا ان في هذه الصورة ايضاً لا يسمنا غير القول بأنه قدم للوزير المهلبى وذلك لأن وقت تأليف الكتاب لا بد وان يكون متأخراً عن سنة ٣٣٠ هـ وهي السنة التي فيها خلع المتقي لقب « سيف الدولة » على علي بن عبد الله بن حمدان (كذا في النجوم الزاهرة) ولم نعرف أحداً ، ما عدا سيف الدولة ، انقطع اليه الخالديان انقطاعهما الى الوزير المهلبى لا قبل سفرهما الى الشام ولا بعد رجوعهما من هناك . هذا مع الاعتراف بأن ما وصل الينا عن حياة الخالديين نزر يسير لا يشفي القليل .

نسخ الكتاب :

لقد اعتمدنا في النشر على ثلاث نسخ وهي كالآتي :

(الأولى) المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٧٠٩ أدب في ١٩٦ ورقة مكتوبة على الجانبين ، بالخط المغربي ، مسطرتها ١٦ ١/٢ سم x ١١ سم ، ٢١ سطراً في الصفحة ، كتابتها لا بأس بها الا ان الناصخ ربما لم يكن واثقاً بصحة قراءته لبعض الكلمات فتركها غامضة ، ويظهر انه بدأ بنسخ على مهل ثم أسرع في النصف الأخير حيث جاء الاهتمام بالشكل أقل مما سبق ، وقد جرى عليها قلم آخر

فصح بعض تصحيقاتها مع آثار الحك في كثير من المواضع ، وبما ان الورقة الأولى منها قد التصقت بالجلد ، لم يتمكن من قراءة ما جاء على الصفحة الأولى من العنوان والكتابات الأخرى وقد ثبت بآخرها ما يلي :

« قال كاتب الأصل ، المنقول منه هذا ، كتبه العبد الفقير الى رحمة ربه ودود بن ابي الفضل الكردي حامداً لله على نعمه ومصلياً على محمد نبيه الكريم وعلى آله وافق الفراغ منه بكرة الثلاثاء سابع ذي القعدة من سنة ثلاث وستائة هـ وقد وافق الفراغ من هذه النسخة المباركة ظهر يوم الأحد سادس ربيع الثاني من عام تسعة وثلثائة وألف على يد كاتبه العبد الفقير المضطر الى رحمة ربه التقدير عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن السلمودي الحروري الحسني غفر الله له ولوالديه ومشايخه والمسلمين والمسلمات . الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين وقد نقلتها من نسخة سقيمة كثيرة التصحيف والتحريف والحو مع قدمها بسر الله لناسخه تصحيحها عليها آمين هـ ٠٠٠ »

وقد اقبلت الحوادث والأيام على النسخة الأم بخط مودود بن أبي الفضل الكردي فهي لا تزال محفوظة بجزائة عاشر افندي باستانبول برقم ٩١٧ . ولقد كان سروري بالفأ حينما انبثت ان الادارة الثقافية بالجامعة العربية أحضرت مع ما أحضرته اخيراً من صور نفائس المخطوطات ، صورة مصفرة على Microfilm من تلك النسخة الأصلية ، فهرعت الى مقر الادارة بالقاهرة الآ انني مع ما بذله المشرفون عليها من حفاوة وعناية ، لم أتمكن من الانتفاع بالصورة المشار اليها لأن الفيلم (رقم ٨٦٥) طلع مظلماً الى درجة تجعل من المسير قراءتها . انما وقفت على أن النسخة في ٥٢٨ صفحة في كل صفحة ١٧ سطراً وخطها يماثل خط بنتها بالدار .

وهذه النسخة المفريية بالدار رمزنا اليها بحرف (م) .

(الثانية) المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٣٧ أدب ، مخطوطة بقلم معتاد ، في ١٥١ ورقة ، مسطرتها $21\frac{1}{4}$ سم × ١٠ سم ، ٢٧ سطراً في الصفحة ، كانت الورقة الأولى منها قد ضاعت فسدّ النقص نقلاً عن النسخة الآتي ذكرها وقد ثبت عليها « مشتري من قومسيون حصر الأملاك بالضبطية ومضاف في ٢٣ يونيو سنة ٨٣ » .

وجاء بآخرها ما يلي :

« اتم كتابته العبد المقتدر الحسين بن المصطفى الحلبي .

الهلال الحسيني في قصة فالنج في الثالث عشر من رجب .

المرجب سنة ١٠٨٤ والحمد لله وصلى الله على من لا نبي بعده وسلم » .

وهي من حيث المجموع نسخة جيدة مستقلة تماماً عن المغربية السالفة الذكر

وقد رمزنا اليها بحرف (ا) .

(الثالثة) المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٨٧ أدب ، يظهر

أنها نسخة حديثة جداً ، مخطوطة بقلم معتاد ، في ٢١٤ ورقة ، مسطرتها

$19\frac{1}{4}$ سم × $10\frac{1}{4}$ ، ٢١ سطراً في الصفحة ، وقد ثبت عليها أيضاً « مشتري

من قومسيون حصر الأملاك بالضبطية ومضاف في ٢٣ يونيو سنة ٨٣ » وهي

من كتب الفقير الى الله تعالى محمود سامي الشهير بالبارودي « (بل ربما استنسخته

البارودي لنفسه في حياته) ولم يثبت بآخرها غير جملة واحدة :

« قد قوبل على أصله وصحح حسب الطاقة »

ومع اننا لم نعرف شيئاً عن الأصل المنقول منه الا انه يتأكد لدينا بعد

المقابلة ان هذه النسخة ايضاً مستقلة عن النسخين اللتين سبق ذكرهما وتمتاز

بكثرة التصرفات من المصحح بغية الاصلاح في مواضع التصحيف او الشك

وقد رمزنا اليها بحرف (ب) .

ومما يجدر بالملاحظة (أولاً) ان النسخة (أ) غير مجزأة بل هي كلها جزء واحد في حين ان النسخة (ب) مجزأة الى جزئين الا انه قد نص فيها على انتهاء الجزء الأول وابتداء الجزء الثاني في موضعين : أولاً بعد آيات عمارة بن عقيل (المفريفة ص ١٣٦) وثانياً قبل ذكر المرقش الأكبر (م ٢١١) وقد تنبه الناسخ بل المصحح الى هذا فأثبت بالهامش في الموضع الأول « هكذا في الأصل مع ان أول الجزء الثاني سيأتي فعله أراد أولاً أن يجعل هنا آخر الجزء الأول ثم بدا له فزاد عليه وجعله بعد الأ لأنه لم يفتبه على ذلك » اما النسخة (م) فقد ثبت بهامشها ما يؤكد انتهاء الجزء الأول في الموضع الأول دون أن يذكر شيء في الموضع الثاني . لعل النساخ هم الذين أبقوا الكتاب جزءاً واحداً او قسموه الى جزئين متكافئين او غير متكافئين حسب ما بدا لهم دون أن يكون ذلك من عمل المؤلفين ، يؤيد هذا الرأي ان الكلام جارٍ غير منته في الموضع الأول بحيث يبعد ان يكون انتهاء الجزء هناك .

(ثانياً) تكفي مقابلة الصفحة الأولى من النسختين (م و ب) (وهذه الصفحة تنقص النسخة أ) للدلالة على أنها مختلفتان .

(ثالثاً) كثير من البياضات والسقطات التي وردت في (م) لا توجد في النسختين الآخرين .

(رابعاً) النسخة (ب) تورد بعض زيادات كل من النسختين الآخرين الا انها لا توافق اية واحدة منهما بالاستمرار وهكذا الحال فيما يتعلق بالاختلاف في الرواية عامة .

فهذه هي النسخ التي اعتمدنا عليها وهناك فيما يلي النسخ التي عرفنا بوجودها الا اننا لم نتمكن من الافادة منها :

(١) يخبرني شيخنا العلامة عبد العزيز الميمني انّ هناك نسخة من الكتاب
بمكتبخانه اسمها افندي من مكاتب السليمانية في استنبول نسخت سنة ١٠٨٣ هـ
برقم ٢٩٣٣ .

(٢) كتب القس سليمان صائغ في تاريخ الموصل الجزء الثاني (بيروت ١٩٢٨ م)
ص ٦٢ ان هناك نسخة من الكتاب في مدرسة حسين باشا الجليلي في الموصل
ولم أجد لها ذكراً في كتاب مخطوطات الموصل للدكتور داؤد بك آل الجليبي .
(٣) بالمكتبة التيمورية نسخة من الكتاب (الشعر ٢٦٢) الاّ أنّها عديمة
الجدوى لأنّها منقولة من النسخة (ب) كما ثبت ذلك بآخرها .

الدكتور محمد يوسف

(القاهرة)

www.alukah.net